الاكتفاء الذاتى من القمح ... الطموحات وإمكانية التحقيق

أ. د / عبد السلام أحمد جمعه

رئيس مجلس الحبوب والمحاصيل البقولية – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى

مقدمة :

تعتبر الزراعة فى مصر هى الدعامة الأساسية للبنيان الاقتصادى والاجتماعى حيث تسهم بنصيب كبير فى إحداث التنمية الشاملة وفى النهوض بالمجتمع وتزداد أهميتها باعتبارها مهنة يرتبط بها وبأنشطتها المختلفة أكثر من نصف عدد السكان سواء فى النشاط الإنتاجى والتسويقى والتصنيعى للزراعة.

وتتعاظم أهمية الزراعة فى الوقت الراهن نظرا لوجود فجوة غذائية لا زالت كبيرة ومؤثرة فى الاقتصاد القومى فى محاصيل الحبوب الرئيسية خاصة القمح والذرة الصفراء مما يجعل قضية تأمين الغذاء من أهم الأولويات التى يجب الاهتمام بها والعمل دوما على تضييق تلك الفجوة وتحجيمها بل أن طموحات المجتمع أصبحت لا تقنع إلا بتحقيق الاكتفاء الذاتى من محصول القمح باعتباره النمط الغذائى الشعبى السائد ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية وأكبر معدل تنمية للموارد الزراعية المتاحة حاليا أو تلك التى يجب إتاحتها مستقبلا سواء من المساحة الأرضية أومياه الرى اللازمة لتحقيق الأمن الغذائى من القمح.

الوضع الراهن للزراعة المصرية:

يمكن تلخيص مشاكل الزراعة المصرية والتى لها تأثيرات سلبية على التنمية والإنتاج فيما يلى:-

أولا : مشاكل متعلقة باستخدام الموارد الزراعية:

- رقعة زراعية ضيقة لم تتسع بالشكل الكافى والمتوازن مع النمو السكانى المتزايد .
- حيازات صغيرة مفتتة تزداد تفتتا وتشتتا مع الزمن مما أدى إلى زيادة الفاقد من الأراضى الزراعية ، وعدم إمكانية استخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية بيسر وبتكلفة معقولة.
- بعثرة محصولية قد تضر بعضها نتيجة زراعة محاصيل عديدة فى وحدات إنتاجية صغيرة متجاورة لا تسمح إلا بإنتاج الكفاف وليس لكفاية السوق.
- زراعة تقليدية تعتمد على جهد الإنسان والحيوان ولا تستفيد كثيرا من التقدم العلمى.
- قصور فى الإنتاجية الزراعية لكثير من المحاصيل والتى يمكن زيادتها بإستخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية.

- إسراف فى مياه الرى وسوء توزيعها وعدم احتساب الماء كعامل من عوامل التكلفة الاقتصادية فى عملية الإنتاج.

ثانيا : مشاكل اجتماعية واقتصادية وتتمثل فى العوامل الآتية:-

- ريف تغيب عنه الرؤية الحقيقية لدور القرية فى الإنتاج وعلاقات إنتاجية متخلفة لا تشعر المواطن بعمق دوره فى التنمية ولا توفر المناخ الملائم للمشاركة الإيجابية فى عملية التنمية.

- هجرة مستمرة للقوى العاملة القادرة والمنتجة من الريف إلى المدينة أو الدول العربية بحثا عن فرص أفضل للعمل.

- ضعف فى الكفاية الإنتاجية للعامل الزراعى وضيق حيز العمل المزرعى بما لا يتناسب مع حجم القوى العاملة فى الزراعة.

- ارتفاع فى تكاليف الإنتاج لا تقابله زيادة مماثلة فى كم الإنتاج ونوعيته.

- أسعار غير مجزية لكثير من المحاصيل الزراعية وغياب حافز الإنتاج للمزارع وقلة العائد من الزراعة بالمقارنة بعائد الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

- عدم الأخذ بأسلوب التنمية الريفية الشاملة كحتمية للنهوض بالإنتاج الزراعى والمجتمع الريفى نتيجة لما طرأ على هذا القطاع من متغيرات.

- تدهور واضح فى المرافق العامة فى شتى أنحاء الريف والتى تلزم لإحداث تنمية زراعية متكاملة ومعيشية ريفية صحيحة وذلك لمجموع المرافق الأساسية وفى مقدمتها الطرق ومياه الشرب والصرف الصحى والطاقة الكهربائية.

ثالثا : مشاكل مرتبطة باستراتيجيات التنمية وتتمثل فى العوامل التالية:

- قصور السياسة السعرية عن تحقيق عائد مناسب للزراع بما يغطى تكلفة الإنتاج وتوفير هامش من الربح ملائم لهم خاصة بالنسبة لمستأجرى الأراضى الزراعية فى ضوء زيادة القيمة الايجارية.

- عدم وجود كفاية تمويلية للزراع بسعر فائدة مناسب وبما يهيئ لهم ظروفا ميسرة لإنتاج محاصيلهم وإعدادها للتسويق فى الوقت المناسب.

- لا زال نظام التسويق الزراعى يمثل عقبة فى تحقيق عائد مجز للفلاح بل وفقد نسبة كبيرة من هذا العائد نتيجة استغلال الوسطاء والتجار له.

- الهيكل التشريعى الحالى الذى يحكم قواعد التنمية ويحدد حقوق والتزامات المشتغلين بالزراعة لم يساير ظروف العصر والمتغيرات الواسعة الاقتصادية والاجتماعية التى تعرض لها القطاع الزراعى فى السنوات الأخيرة.

- يحتاج تخطيط التنمية الزراعية بصفة عامة وتخطيط التركيب المحصولى بصفة خاصة إلى مراجعة ووضوح الرؤية أمام المشتغلين

بالزراعة سواء كانوا من الزراع أو من الأجهزة الإشرافية على قطاع الزراعة.

- عجز برامج التوسع الأفقى عن ملاحقة الزيادة فى السكان حيث أن زيادة الرقعة الزراعية تهيئ مزيدا من فرص العمالة ، كما تتيح الفرصة أمام التوسع الرأسى بأنشطته المختلفة سواء بالنسبة للمحاصيل الزراعية أو الإنتاج الحيوانى.

- ما زالت مساحات كثيرة من الأراضى المنزرعة تتعرض للتعدى عليها نتيجة التوسع العمرانى وحركة التشييد أو عن طريق التجريف على الرغم من صدور قوانين صارمة فى مواجهة هذه التعديات وأن هذه الظاهرة تحتاج إلى كثير من الحزم والشدة والتعاون والتنسيق بين الأجهزة المعنية.

- عجز سياسات التصنيع المتكررة فى المساهمة الجادة فى تطوير وتحديث الزراعة وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى بكفاية تامة وبتكلفة مناسبة حيث أنها لا زالت تمثل عبئا ثقيلا على الإنتاج من ناحية وانخفاض إيراد الزراع من ناحية أخرى علما بأن الصناعة المتطورة أساس للزراعة المتطورة.

المحاور الأساسية لتنمية الزراعة المصرية:

سارت الزراعة المصرية شوطا طويلا من الممارسة والتطبيق امتد الآف السنين إلى أن وصلت إلى عهد جديد من النظم والتطبيق الاشتراكى للاستغلال الزراعى ونظم تحديد الملكية الزراعية وإعادة تنظيم علاقات الحيازة وتأجير الأراضى الزراعية وتخطيط البرامج والمشروعات والتركيب المحصولى فى نطاق قواعد ومبادئ التخطيط المركزى وتدخل الحكومة فى كثير من عمليات الزراعة وخدماتها وكانت البداية لهذه المتغيرات بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ومنذ الخمسينات واجه القطاع الزراعى كثيرا من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما ترتب عليه حدوث تطور واضح فى نمط الإنتاج الزراعى اختلف كثيرا عما كان الحال عليه فى الأربعينات وما قبلها ، كما واجه كثيرا من المتغيرات العالمية من تطور واسع فى النظم الرأسمالية وانحسار النظم الاشتراكية فى معظم الدول التى كانت تطبق مبادئها ودخلت الزراعة المصرية فى نطاق اتفاقيات دولية كثيرة وواجهت نظم تقوم على التكتلات الاقتصادية فى مقدمتها السوق الأوربية الموحدة والسوق المشتركة لدول أمريكا الشمالية بالإضافة إلى نظم تستند على الاحتكارات والسيطرة على الأسواق العالمية مع سيادة نظام العولمة والحدود المفتوحة وانتشار مبادئ الحرية الاقتصادية وخضوع التجارة فى السلع الزراعية والصناعية لآليات السوق ونظرية العرض والطلب والمنافسة الحرة.

كل المتغيرات على الصعيد الداخلى وعلى الساحة العالمية وجهت نمط وأساليب الاستغلال الزراعى نحو نمط جديد لابد وان تعد له الدولة تنظيما جديدا فى تخطيط التنمية الزراعية وتطبيقاتها وأنشطتها المختلفة، وإلا واجهت صعوبات واختناقات

وانحسرت داخل واد ضيق وتخلفت عن تحقيق النهوض والتقدم وتدنى معدل النمو إلى مستوى العدم وواجه المنتجون مواقف صعبة.

لكن الدولة واجهت هذه المتغيرات وتلك الظروف بشئ من الحكمة والمعرفة والإدراك لكثير من الأمور وإن كانت التنمية الزراعية لم تصل بعد إلى مداها المطلوب وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بمستوى عال من الجدارة والتفوق مثلما بلغته ووصلت إليه كثير من الدول المتقدمة وبصفة خاصة دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ثم النمور الأسيوية.

وحتى يمكن تحقيق هذا فى قطاع الزراعة فإن الأمر يقتضى تنمية وتطوير الزراعة المصرية لتبلغ مستوى رفيعا من التقدم والازدهار خاصة وأن هذا القطاع مطالب بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية سواء من ناحية توفير الطعام للناس بكفاية تامة وبالجودة والصفات الحسنة بالإضافة إلى توفير خامات الصناعة وصادرات السلع الغذائية بأقصى حد من الكفاءة والجودة وفى نفس الوقت إضافة رقعة زراعية جديدة لتتسع حدود الوادى الضيق الذى نعيش داخله.

وأن تنمية الزراعة المصرية تستند إلى ثلاث محاور رئيسية نذكرها بإيجاز فيما يلى:

١ - تطوير التركيب المحصولى بما يحقق أقصى حد من الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية خاصة القمح وأقصى حد من المحاصيل التصديرية والتصنيعية.

٢ - رفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الزراعية (الأرض والمياه) التى تستثمر فى الزراعة (التوسع الرأسى).

٣ - التوسع الأفقى باستصلاح أقصى مساحة من الأراضى البور والصحراوية فى نطاق خطة الدولة فى استصلاح ٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧.

ونتناول فيما يلى هذه المحاور الثلاثة بالصورة التى توضح لنا كيفية النهوض بالزراعة المصرية ورفع مستواها الاقتصادى والاجتماعى والإنسانى بحيث تصبح زراعة متطورة وحديثة وفائقة فى كل نواحيها:

المحور الأول : تنظيم التركيب المحصولى:

نعرض هنا لأسئلة هامة توضح لنا وضع التركيب المحصولى وكفايته فى إحداث تنمية زراعية مستقرة ومتواصلة وهى: هل تمثل خريطة التركيب المحصولى الحالية انسب تنمية زراعية ممكنة وهل تضمن لنا اعظم وأقصى استغلال واستفادة من رقعتنا الزراعية المتاحة، أم هناك أفضل منها وهل توجد بدائل ومحاصيل أخرى ؟ ألا يوجد مجال لإعادة تخطيط هيكل الزراعة الحالى؟ وإن وجد فإلى أين ؟ جذريا أم جزئيا .. والإجابة على هذه الأسئلة تقود إلى قضيتى التخطيط الإقليمى والقومى فى الزراعة وقضية التخطيط التأشيرى التى دخلت على خريطة التنمية الزراعية من أوسع الأبواب.

ويخطئ من يتوهم أن قضية التخطيط القومى للزراعة قضية سهلة ، يمكن حسمها جذريا ، فإنها معادلة صعبة ، متعددة الأطراف والحدود والحلول وهوامش الأفضلية وعوامل الترجيح ونماذج البدائل فيها صعبة للغاية ولهذا نزعم ان كثيرين مجمعون على ضرورة تطوير الهيكل الزراعى وإن كانوا مختلفين على كيفية إحداث هذا التطوير وشكله وحدوده ومداه.

ولا خلاف كذلك على أنه ليست هناك مشكلة لو أن لدينا متسعا من الأرض – كما فى كثير من الدول الكبيرة المساحة القليلة السكان – ننتج فيها ما نشاء من محاصيل لتعطى الكفاية الذاتية للمواطنين وكل أهداف التصدير المربحة فى آن واحد ولكن المشكلة تتركز فى أن الأرض لا تتسع للحدين معا وعلينا أن نختار ونحدد أى الحدين نركز عليه إنتاج المحاصيل الغذائية للاستهلاك المحلى مع التضحية بالمحاصيل التصديرية والتصنيعية أم إنتاج المحاصيل التجارية والصناعية على حساب محاصيل الغذاء والطعام؟

وليكن واضحا أنه فى مقابل تحقيق الحد الأقصى من الإنتاج وحسن استثمار وحدة الأرض ينبغى أيضا أن نضمن الحد الأقصى من استغلال وحدة الماء ويبدو حاليا أن بعض محاصيلنا تظهر كاربح ما تكون من ناحية استغلال الأرض ولكن الحقيقية أن هذا الوضع يغفل حساب عنصر الماء (ماء الرى كلية) ولو أدخلناه لتغيرت أوضاع وحدود الميزة النسبية لتلك المحاصيل .

كذلك فى مقابل تحقيق الحد الأقصى من محاصيل التصدير التجارية ينبغى ثانيا ان نأخذ فى الحسبان تقدير مخاطر السوق الأجنبية لظروف العرض والطلب وتذبذب الأسعار العالمية لا سيما أن كثير من حاصلاتنا الزراعية – وهذه ظاهرة خطيرة – يكون تكاليف إنتاجها المحلى أعلى من أسعارها العالمية أى من أسعارها المستوردة مثل القمح والذرة والسكر واللحوم والزيوت النباتية . والحقيقة أن من أكبر مشاكل تحديد تركيب محصولى امثل لمصر هو تذبذب الأسعار العالمية للخامات الزراعية، فيكاد يكون مستحيلا وضع نموذج مثالى ثابت وأجدى لتركيبنا المحصولى على أساس تلك الأسعار كما انه من المستحيل علميا وعمليا التنبؤ بهذا التذبذب مثال ذلك محصول القطن.

كذلك ينبغى ألا ننسى أن معظم محاصيلنا متعددة الأغراض سواء زراعية فقط أو زراعية وصناعية معا فهذا يعقد حسابات التخطيط أكثر وأكثر حيث يكون لمحصول ما ميزة ربحية من وجهة نظر استعمال ما ولكنه يفقد هذه الميزة من وجهة نظر استعمال أخر وبذلك تتعارض مميزات المحصول الواحد فى حد ذاته.

ولا شك فى أن واحداً من أهم مبادئ استراتيجية تخطيط التركيب المحصولى الجيد أن يأتى الأمن الغذائى فى المقدمة أو كالدليل المرشد وليس الأمن الغذائى هو الكفاية الذاتية وإن تداخلا جزئيا كالاكتفاء الذاتى فى حالتنا إنما يعنى الكفاية فى احتياجات الناس من الطعام بكم مناسب وسعر مناسب.

ويمكن القول إجمالا أن مفهوم الأمن الغذائى كحد أدنى هو أن يوفر القطاع الزراعى للمجتمع التوازن والتكافؤ فى ميزان الصادرات الزراعية والواردات الزراعية بمعنى أن تغطى قيمة الصادرات الزراعية الخام او المصنعة قيمة السلع الغذائية المستوردة إلى أقصى حد ممكن مثلما كان الحال حتى أوائل السبعينات وبالتحديد حتى سنة ١٩٧٤ وبذلك وحده تستغل الزراعة نفسها اقتصاديا وتخرج من وصاية وتمويل البترول والقناة والسياحة التى تغطى عجزها.

هكذا إذن تكتمل لنا أركان استراتيجية التخطيط الزراعى أو إعادة تخطيط التركيب المحصولى وهى أربعة تتلخص فى التكثيف – التسويق – التصدير – التصنيع. والتكثيف هنا يعنى الحد الأقصى من التوسع الرأسى . والتسويق يعنى التوجه إلى المحاصيل النقدية التسويقية التجارية بديلا للمحاصيل المعاشية ، والتصدير الموجه إلى السوق العالمى لتصريف تلك المحاصيل التجارية المنتجة .

والتصنيع بالحد الأقصى من تحويل الخامات الزراعية إلى منتجات مصنعة لتصديرها بأعلى ثمن وأقصى حد من الأرباح فضلا عن توسيع فرص العمل داخليا مع الحد من تصدير السلع الزراعية خاما.

وإذا كان تخطيط التركيب المحصولى بذلك يتمشى ويطابق هذه القواعد ويحقق الأهداف المرجوة من التنمية الزراعية، فإن البحوث والدراسات تشير إلى ضرورة تطوير التركيب المحصولى الحالى على النحو التالى:

أولا : التوسع فى زراعة المحاصيل الغذائية مع التركيز على المحاصيل التى تمثل عجزا جزئيا أو كليا فى إنتاجها مع حاجة الاستهلاك المحلى لزيادة إنتاجها ورفع كفاءتها الإنتاجية كما يلى :

١ – زيادة المساحة المنزرعة من القمح فى حدود مليون فدان على الأقل لتصل مجموعها إلى حوالى ٤ مليون فدان لبلوغ حد مناسب من الاكتفاء الذاتى لرغيف الخبز ليرتفع بذلك إلى حوالى ٨٠% وفى تقديرنا أنه حد مناسب ومتوازن وأمن فى ذات الوقت لطعام الناس مع التركيز على التوسع فى هذا المحصول مستقبلا داخل المساحات التى تستصلح فى المناطق الشمالية وكذا فى المناطق الساحلية وذلك لمواجهة احتياجات الزيادة السكانية السنوية والتى تبلغ حوالى ١,٢ مليون نسمة وتحتاج إلى ضمان زيادة المساحة القمحية سنويا بحوالى ٧٠ ألف فدان ..

٢ – زيادة مساحة الذرة الصفراء التى تستورد منها الدولة كميات كبيرة تبلغ نحو ستة ملايين طن وذلك لسد النقص الواضح فى علف الماشية والدواجن ويمكن

أن يتم هذا التوسع تدريجيا فى حدود ٥٠٠ ألف فدان يمكن زيادتها إلى مليون فدان فى الأراضى الجديدة لتصل جملة مساحة الذرة إلى ما لا يقل عن أربعة ملايين فدان يخصص منها مليون فدان فقط لزراعة الذرة البيضاء والباقى يخصص لزراعة الذرة الصفراء.

٣ – التوسع فى زراعة محاصيل الحبوب الزيتية وذلك فى الأرض القديمة والجديدة على أن تكون نقطة الارتكاز فى محصول الكانولا باعتباره محصولا شتويا فضلا عن كونه من المحاصيل الزراعية التى ترتفع فيها نسبة الزيت النباتى بما يجاوز ٤٥% من وزن المحصول بشرط التأكد من خلوه من حمض الأيروسيك وكذلك التوجه نحو زراعة محصول عباد الشمس وفول الصويا لإنتاج الزيت منهما ، علما بان المحصول الأول ترتفع فيه نسبة الزيت بدرجة عالية مع صلاحية هذين المحصولين للزراعة المصرية ، وإمكانية زراعتها محملين على المحاصيل الصيفية وبالذات محصول الذرة وأن هذه المحاصيل جميعها ثنائية الغرض ، من ناحية إنتاج الزيوت وإنتاج الكسب الذى يدخل فى صناعة الأعلاف للماشية والدواجن وتواجه البلاد عجزا شديدا فيهما وليكن هدف هذا التوسع فى حدود نصف مليون فدان على الأقل لزراعة هذه المحاصيل منفردة أو محملة.

٤ – إضافة مساحة جديدة من محصول بنجر السكر من اجل توفير مزيد من السكر لا زال يمثل عنصرا من عناصر العجز فى السلع الغذائية المهمة ، علما بأن سياستنا الزراعية تتجه حاليا إلى تجميد المساحة المنزرعة بقصب السكر من

أجل ترشيد استخداماتنا من الموارد المائية الحالية كما أن محصول بنجر السكر من المحاصيل الشتوية التى يمكن زراعتها فى الأراضى الجديدة بمنطقة النوبارية والإسماعيلية ، وتقدر المساحة التى يمكن إضافتها من محصول بنجر السكر فى حدود ٣٠٠ ألف فدان ، تغطى أكثر من ٧٥% من العجز فى استهلاك الدولة من السكر جاليا.

٥ – توجد محاصيل غذائية انحسرت مساحتها وتناقصت بشكل حاد من بينها محصولى العدس والفول مع أنهما يمثلان عنصرا أساسيا فى غذاء الناس كافة ونحن نستورد اكثر من ٨٠% من احتياجاتنا من العدس ونسبة بسيطة من الفول البلدى مما يتطلب زيادة المساحة المنزرعة منهما فى حدود ١٠٠ ألف فدان من الاثنين على يؤخذ فى الاعتبار استقرار هذه المساحة فى التركيب المحصولى بصفة مستديمة باعتبارهما من المحاصيل الغذائية الضرورية والمرغوبة.

ثانيا : التوسع فى زراعة محاصيل تصنيعية وتصديرية تمثل ضرورة أساسية فى مجال التنمية الصناعية والتجارية ، فضلا عما تتميز به هذه المحاصيل من ارتفاع مردودها الاقتصادى فى الدخل والقيمة المضافة فضلا عن طاقتها الاستيعابية للعمالة الزراعية طوال مراحل الإعداد للإنتاج والإعداد للأسواق والتصنيع ، ونقد الإرتكاز فى هذا التوسع هى:

١ – يعتبر محصول القطن بالغ الأهمية فى الاقتصاد القومى لبلادنا فمن ناحية ميزته النسبية فى الإنتاج كان يمثل قمة لهرم الإنتاج فى مصر وكان لبلادنا موقع ومركز مرموق فى إتقان زراعته وتجويد صفاته على امتداد عشرات

السنين ومن الأوفق أن يسترد مكانته ليس من ناحية المساحة المتاحة لزراعته أو الواجب زراعتها فحسب بل والارتفاع بكفاءته الإنتاجية كما ونوعا ، ولا شك أن بلادنا يمكن أن تحقق ذلك بسهولة وبشكل رائع مثلما كان فى الماضى وفى تقدير كثير من البحوث والدراسات ان مساحة القطن يجب ألا تقل عن مليون فدان ، مع التركيز على الأصناف فائقة الطول وممتازة الصفات وهذا يعنى زيادة موجهة ، كما يعنى ذلك أيضا تقليل المساحة التى تزرع بمحصول الأرز فى المحافظات الشمالية لتصير فى حدود ١,١ مليون فدان فقط حيث قد جاوزت مساحته مليون ونصف مليون فدان فى السنوات الأخيرة.

٢ – الاتجاه نحو التوسع فى زراعة المحاصيل غير التقليدية من النباتات الطبية والعطرية ، ومن الزهور ومن الخضر والفاكهة بقصد اتساع نطاق تصديرها للخارج علما بان ثمة ظروف مناخية وبيئية ملائمة لهذا التوسع وتوجد دول كثيرة فى أفريقيا اتجهت غلى تصدير كميات كبيرة منها للدول الأوربية مثل كينيا وأوغندا والمغرب ونعتقد أن الخبرة المصرية فى زراعة هذه المحاصيل وإعدادها للأسواق الخارجية يجب استثمارها والاستفادة من ارتفاع دخلها ، حيث تظهر التقديرات الأولية أن قيمة الصادرات من إنتاج فدان من هذه المحاصيل يجاوز قيمته ما يمكن تصديره من عشرة أفدنة من المحاصيل الحقلية.

المحور الثانى : رفع مستوى الإنتاج والكفاءة الإنتاجية :

أن النمو الاقتصادى هو أساسا عملية من النمو التكنولوجى الذى يرفع من الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج وهذا النمو من شانه توفير ركيزة أساسية للزيادة المتنامية والمتواصلة فى الدخل القومى وهو بدوره يحفز قطاعات التنمية الإنتاجية والخدمية للاستفادة المباشرة من التقنيات الحديثة.

ولا شك أن تكنولوجيات زيادة الكفاءة الإنتاجية هى بدورها نتيجة استثمار رأس المال البشرى بالإضافة إلى تطوير المؤسسات التى بمقدورها استثماره بنجاح وتوجيهه نحو تحقيق أهداف إنتاجية مثالية ومثال ذلك وفى مقدمته تطوير مؤسسات البحث العلمى المسئولة عن إنشاء وترسيخ قاعدة التكنولوجيا الزراعية الحديثة.

والنمو فى مجال الزراعة يصبح ممكنا إذا كانت التنمية الزراعية فى القطاعات تسير بمعدلات مرتفعة وفى الاتجاه الصحيح ومن هنا فإن التحول التكنولوجى فى الزراعة أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق ذلك حيث تؤدى إلى بلوغ معدلات عالية من التنمية الاقتصادية والمشاركة الفعلية فى عملية التنمية واستثمار الموارد الإنتاجية عن طريق مشاركة أكبر عدد من القوى العاملة فى البلاد فهذه التنمية تؤدى من ناحية أخرى إلى زيادة فرص العمل والاستثمار فى البلاد وبالتالى زيادة دخول الزراع.

وبدا واضحا أن مجالات التنمية وآفاق النمو فى عقد التسعينات قد قدمت فرصا واسعة لتقليل حجم الفقر والجوع فى كثير من الدول النامية، وتطلب ذلك إحداث تحول وتقدم تكنولوجى فى قطاع الزراعة، من شأنه تقليل تكلفة الإنتاج وبالتالى

زيادة ربحية الإنتاج الزراعى ، وهذا ما نسعى إلى تحقيقه حاليـا وبأقـصى حـد مستطاع لحسم واحدة من أهم مشكلات التنمية الزراعية فى بلادنا .

وطالما كانت التنمية الزراعية تسير فى الاتجاه الصحيح ، وتحقق معدلات نمو متوازنة ومستقرة فإن ذلك بدون شك يؤدى إلى تكامل وترابط بين القطاع الزراعى وقطاعات التنمية الأخرى ومن خلال زيادة الاستثمار فى البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية التى تولد فرص عمل جديدة للنشاط الاقتصادى ورفع قدرة الزراع على استيعاب التكنولوجيا واستخدامها فى كل مراحل الإنتاج.

المحور الثالث : استصلاح الأراضى:

إن الدولة عندما تسعى إلى تخطيط وتنفيذ برامج استصلاح الأراضى والمقدرة بحوالى ٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠٣٠ فإنها تنشد تحقيـق إهـداف اقتـصادية واجتماعية واسعة المدى، على أن يكون ملحوظا عند دخول هذه المشروعات حيز التنفيذ – وهى تتكلف مليارات عديدة من الجنيهات – فإنه لابد أن يتم تحقيق هـذه الأهداف بالدقة والشمول والإتقان والحرص على أن يتم الإنفاق عليها من الأمـوال فى محيط كامل من الأمانة والمراجعة والتقييم.

ولعل أهم الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها هى:

١ – خلق قاعدة إنتاجية جديدة تسهم فى إنتاج مزيد من الغذاء لتحقيق الأمن الغذائى الذى أصبح ضرورة من ضرورات التنمية والسلام الاجتماعى والحفاظ على البيئة.

٢ – إيجاد فرص عمل جديدة كوسيلة لحياة آمنة للأجيال الجديدة من السكان الريفيين والمشتغلين بالزراعة.

٣ – تخفيف الضغط السكانى من المناطق المأهولة والمكتظة عن طريق إيجاد مجتمعات متكاملة وأنشطة تنموية متعددة تعتبر مراكز جذب ، تساعد فى استيعاب نسبة كبيرة من الزيادة السكانية.

٤ – تحسين شكل ملكية الأراضى القديمة التى تتصف بالتفتت والبعثرة وذلك عن طريق نقل عدد من صغار الحائزين لوحدات مفتتة إلى الأراضى الجديدة وتجميع الوحدات المتناثرة فى وحدات اقتصادية تكفل مستوى مناسبا من الإنتاج والدخل.

٥ – أن تصبح الأراضى الجديدة مصدرا لإنتاج ضخم من الصادرات الزراعية ومن الميسور استخدام الأساليب والتقنيات الزراعية الحديثة فى إنتاج التقاوى والمحاصيل غير التقليدية والسلالات الجديدة ومنتجات الزراعة العضوية.

الحالة الراهنة للناتج من الحبوب الرئيسية فى مصر:

تمثل مجموعة الحبوب الرئيسية (القمح والأرز والذرة البيضاء والصفراء والذرة الرفيعة والشعير) أهمية كبيرة فى النمط الغذائى السائد علاوة على أنها مجموعة مكملة لبعضها فى إحداث الأمن الغذائى وتضييق الفجوة الغذائية ولذلك نجد أن التنمية الزراعية التى تم تحقيقها تعتبر نموذجا فريدا حيث تحققت زيادات كبيرة فى إنتاجية الفدان من هذه المحاصيل.

ولو استعرضنا الناتج المحلى من محاصيل الحبوب نجد أنه فى عام ١٩٨١ قد قدر بنحو ثمانية ملايين طن فى حين كان جملة ما يلزم للاستهلاك فى نفس العام قد وصل إلى ١٤,٥ مليون طن بعجز قدره ٦,٥ مليون طن وفى عام ١٩٩٥ تحققت زيادة واضحة حيث وصل ناتجنا المحلى من هذه المجموعة إلى ١٦ مليون طن بينما ارتفع الاستهلاك أيضا إلى حوالى ٢٤ مليون طن بعجز قدره ثمانية ملايين طن وفى عام ٢٠٠٣ أرتفع ناتجنا من هذه المجموعة إلى ١٨ مليون طن فى حين زاد الاستهلاك ليصل إلى حوالى ٢٨ مليون طن بعجز قدره عشرة ملايين طن يتمثل أساسا فى التوسع فى استيراد الذرة الصفراء لتأمين صناعة الدواجن إذ تقدر الكميات المستوردة من الذرة الصفراء بحوالى خمسة ملايين طن سنويا على الأقل فى حين أن الكميات المستوردة من القمح أيضا هى فى حدود ستة ملايين طن سنويا كما أن هناك فائضا من الأرز يقدر بحوالى مليون طن حاليا.

ولذلك فإن الوزارة اقتناعا منها بأهمية وأولوية مجموعة الحبوب فى تحقيق الأمن الغذائى فإنها لا تألوا جهدا فى الارتفاع بالناتج المحلى من مجموعة محاصيل

الحبوب الرئيسية مع اهتمام خاص بتنمية محصول القمح لتحقيق الأمن الغذائى ثم بعد ذلك البدء فى برنامج طموح للاقتراب من تحقيق الاكتفاء الذاتى من هذا المحصول الاستراتيجى الهام.

الحالة الراهنة والمستقبلية للنهوض بمحصول القمح :

أن الملامح الرئيسية للخطة التى تنفذها الوزارة حاليا بهدف تنمية ناتجنا القومى من هذا المحصول وصولا به إلى الاكتفاء الذاتى تعتمد فى مجملها على أربعة محاور هى محور التنمية الرأسية ، محور التنمية الأفقية ، محور ترشيد الاستهلاك والحد من الفقد محور السياسة السعرية ونوجزها فيما يلى :

أولا : محور التنمية الرأسية:

ويتمثل فى استمرار استنباط أصناف عالية الإنتاجية والجودة وأكثر مقاومة وتحملا للأمراض وعوارض المحصول خاصة الإجهاد البيئى واكثر أقلمة للمناطق الزراعية المختلفة لتحل محل الأصناف التى يتم إلغاء زراعتها وفى هذا المجال فإن البرنامج القومى البحثى لتنمية هذا المحصول يعتمد بالدرجة الأولى على طرق التربية والتحسين التقليدية علاوة على استخدام التكنولوجيا الحيوية ومنها الهندسة الوراثية بمعرفة معهد بحوث الهندسة الوراثية بمركز البحوث الزراعية فى تحسين وزيادة إنتاج القمح كما ونوعا وتستهدف خطة التنمية الرأسية الوصول بإنتاجية الفدان من القمح إلى متوسط عام فى حدود ٢٠ أردب (٣ طن /فدان) فى فترة زمنية محدودة خلال الخطة الطموحة الحالية التى تنفذها الوزارة وإمكانية الوصول بهذا المتوسط تستند إلى النتائج المحققة فى الحقول الإرشادية والتى أقيمت بالتنسيق

بين البرنامج القومى لبحوث القمح وقطاع الإرشاد الزراعى فى مجال تطبيق التكنولوجيا المتطورة وتطبيق حزمة التوصيات الفنية فى إنتاج القمح بالأراضى القديمة فى نحو ٢١٢ حقلا إرشاديا (مساحة الحقل من ٣-٥/فدان) موزعة فى نحو تسعة عشر محافظة شملت محافظات دمياط، كفر الشيخ ، البحيرة ، الدقهلية ، الغربية ، المنوفية ، الشرقية ، القليوبية ، الإسماعيلية ، السويس ، الجيزة ، الفيوم، بنى سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان ، الأقصر.

وتشير النتائج المحققة فى هذا الصدد إلى متوسط عام الإنتاجية فى تلك التجميعات بالأراضى القديمة قد بلغ نحو ٢١,٥٥ أردب للفدان فى حين بلغ المتوسط العام لحقول الجوار ١٨,٥٨ أردب/فدان بزيادة قدرها ٢,٩٧ أردب/فدان (جدول ١) ويلاحظ أن متوسط إنتاجية الحقول الإرشادية فى الأراضى القديمة قد تراوح ما بين ١٦,٤١ أردب/فدان فى محافظة أسوان ، ٢٨,٢٦ أردب/فدان فى محافظة الجيزة فى حين تراوح متوسط إنتاجية حقول الجوار فى محافظتى أسوان والجيزة ما بين ١٣,٨٥ أردب/فدان ، ٢٢,٧٨ أردب/ فدان على الترتيب.

وبالنسبة للأراضى الجديدة فقد زرعت الأصناف الجديدة فى تجميعات إرشادية فى ٧٧ حقلا (مساحة الحقل من ٣ – ٥ افدنة) موزعة فى اثنتى عشر محافظة هى الإسكندرية ، البحيرة (النوبارية) ، بور سعيد ، الإسماعيلية ، السويس ، الدقهلية ، الشرقية ، المنوفية ، (السادات) ، المنيا ، أسيوط ، قنا ، الوادى الجديد وقد بلغ المتوسط العام للحقول الإرشادية فى الأراضى الجديدة ١٩,١٦ أردب /فدان فى

حين بلغ المتوسط العام لحقول الجوار فى الأراضى الجديدة ١٦,١٢ أردب /فدان بزيادة قدرها ٣,٠٤ أردب/فدان (جدول ٢).

وقد تراوح متوسط إنتاجية الحقول الإرشادية فى الأراضى الجديدة ما بين ١٦,٤٢ أردب/فدان فى محافظة قنا ، ٢١,٩٤ أردب/فدان فى محافظة الدقهلية ، كما تراوح فى حقول الجوار ما بين ١٤ أردب /فدان فى محافظة الوادى الجديد ، ١٨,٩٢ أردب/فدان فى محافظة بور سعيد.

ومن نتائج الحقول الإرشادية بالمقارنة بحقول الجوار على مستوى الجمهورية فى الأراضى القديمة والجديدة يتضح أنه ما زال هناك مجالا واسعا لزيادة متوسط الإنتاجية الفدانية على مستوى الجمهورية بمداومة بذل الجهود التعليمية والتدريبية والإرشادية فى تطبيق حزمة التوصيات الفنية المتعلقة بهذا المحصول.

وقد أهتم البرنامج القومى لبحوث القمح بزراعة سبعة أصناف من أصناف القمح عالية الإنتاجية فى تلك التجميعات فى الأراضى القديمة شملت الأصناف جيزة ١٦٨ ، وجميزة ٩ ، وجميزة ٧ ، سخا ٩٣ ، سدس ١ ، وبنى سويف (١) ، وسوهاج ٣ ، وأوضحت النتائج أن الصنف جيزة ١٦٨ هو أعلى الأصناف من حيث أقلمته للزراعة على مستوى الجمهورية . إذ نجد أن متوسط إنتاجيته قد بلغ ٢١,٨٧ ، ٢٣,٣٠ ، ٢٠,٧٤ أردب /فدان فى محافظات الوجه البحرى ، مصر الوسطى ، مصر العليا على الترتيب فى حين بلغ متوسط إنتاجية الصنف جميزة ٩ نحو ٢٢,٨٦ ، ٢٠,١ أردب / فدان فى محافظات الوجه البحرى وفى محافظة الجيزة على الترتيب ، كما بلغ متوسط الصنف سخا ٩٣ نحو ٢٠,٩٧ ، ٢٠,٠٦

أردب/فدان فى محافظات الوجه البحرى ومصر الوسطى على الترتيب ، كما بلغ متوسط الصنف جميزة ٧ نحو ٢٢,٦١ أردب/فدان فى محافظات الوجه البحرى.

وبالنسبة للصنف سدس ١ نجد أنه من أكثر الأصناف أقلمة للزراعة فى مصر الوسطى والعليا حيث بلغت إنتاجيته نحو ٢٢,٦ ، ٢٣,١ أردب /فدان فى مصر الوسطى والعليا على الترتيب.

وبالنسبة لأقماح الديورم نجد أن متوسط الصنف بنى سويف ١ قد بلغ نحو ٢٢,٦٨ ، ٢٠,٨ أردب /فدان فى مصر الوسطى والعليا على الترتيب فى حين بلغ متوسط الصنف سوهاج ٣ نحو ٢٢,٨٢ أردب/فدان فى مصر العليا.

أما بالنسبة للأراضى الجديدة فقد تمت زراعة ستة أصناف من أصناف القمح عالية الإنتاجية فى التجميعات الإرشادية شملت الأصناف سخا ٩٣ ، جيزة ١٦٨ ، جميزة ٧ ، جميزة ٩ ، سدس١ وبنى سويف ١ وبلغت إنتاجية هذه الأصناف فى هذه التجميعات نحو ٢٠,٦٦ ، ١٩,٠٨ ، ١٩,٦٥ ، ٢١,٥٨ ، ١٧,٣٢ ، ١٦,٠٠ أردب/فدان على الترتيب.

إن التجربة قد علمتنا أن الأصناف هى من أكثر عوامل الإنتاج تاثيرا فى الإنتاجية إيجابيا أو سلبا ، ولذلك فإن عملية استنباط الأصناف هى عملية مستمرة بهدف تحسين إنتاج القمح كما نوعا وقد استطاع البرنامج استنباط صنفين جديدين من قمح الخبز هما سخا ٩٤ وجميزة ١٠ وهما صنفان يتمتعان بالمقاومة العالية لأمراض الصدأ وزيادة محصولهما بالمقارنة بالأصناف المنزرعة حاليا.

هذا ويجب ألا نقنع بأن إمكانية تحسين هذا المحصول محدودة إذ تشير كل الدلائل إلى أن ما أمكن إنجازه فى مجال إنتاجية هذا المحصول يمكن أن يعزى بالدرجة الأولى إلى الاصناف الجديدة المستنبطة ويدل على ذلك مستوى الإنتاج والإنتاجية الذى تم تحقيقه فى العشرين سنة الأخيرة والذى يتمشى مع تطور استنباط الأصناف والتوسع فى زراعتها وما يعكسه ذلك على حجم الإنتاج فى تلك الفترة (جداول ٣، ٤، ٥).

ولا زالت هناك إمكانية كبيرة لتحسين هذا المحصول وزيادة إنتاجيته كما ونوعا بالطرق الكلاسيكية حيث إننا لم نقم بإجراء كل التهجينات الممكنة بين الأصناف Intervarietal crosses وكذلك لم تستغل الهجن النوعية Interspecific crosses وأيضا الهجن الجنسية Intergeneric crosses وهناك أيضا فرصة كبيرة للاستفادة من التهجينات بين الاقماح الشتوية Winter wheats والربيعية spring wheats كل هذا ولا شك سوف يمدنا بتراكيب وراثية جديدة تقاوم وتتحمل عوارض المحصول ومشاكله وبعضها سوف يستخدم كآباء للتهجين لاكتساب المقاومة للآفات المختلفة سواء المرضية أو الحشرية أو للإجهاد البيئى كالحرارة العالية والملوحة ونقص بعض العناصر أو زيادتها بالتربة.

وهناك أيضا إمكانية استغلال ظاهرة العقم الذكرى السيتوبلازمى فى إنتاج القمح الهجين حيث بينت الدراسات السابقة أن قوة الهجين التى أمكن الحصول عليها تحت الظروف المصرية لم تزد عن ١٠% وهى لا تغطى تكلفة إنتاج القمح الهجين ولكن مستقبلا قد يكون إنتاج القمح الهجين اقتصاديا سواء باستغلال ظاهرة العقم الذكرى

السيتوبلازمى أو باستخدام الـ Gametocytes خاصة إذا استخدمت فـى إنتاجـه الأصناف طويلة السنابل ذات المحتوى العالى من الحبوب.

ومن أجل إحداث تنمية مستدامة لمحصول القمح تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية وفى نفس الوقت تعمل على زيادة الإنتاجية والإنتاج أو على الأقل تثبيت الإنتاجية Yield stabilization وتجنب ذبذبة الإنتاج السالبة فإن البرنـامج يتبع سياسة صنفية منذ موسم ١٩٧٧/٧٦ تهدف إلى عدم الاعتماد على صنف واحد لكل منطقة زراعية بل لابد من تعدد الأصناف بكل منطقة بشرط أن تحمـل هـذه الأصناف جينات وراثية مختلفة عن بعضها البعض بهدف إرباك الفطـر المـسبب لمرض الصدأ وإضعافه تفاديا لحدوث هزات أوذبذبات فـى المحـصول وتجنبـا للانتشار الفجائى والسريع لسلالات الفطر المسبب هذا بالإضافة إلى أن الأصـناف المستنبطة تتمتع بصفات الجودة وتحمل ملوحة التربة أو ملوحة ميـاه الـرى فـى مناطق زراعتها وكذلك تحمل الحرارة العالية السائدة فى الوجه القبلى وفى أمـاكن التوسع الجديدة فى الوادى الجديد وشرق العوينات ولذلك فإن بعضها يكون له صفة الأقلمة الواسعة وبالتالى ينصح بزراعته فى مناطق زراعيـة وجغرافيـة متباينـة وبعضها يتميز بالأقلمة المحدودة ولذلك ينـصح بزراعتـه فـى منطقـة محـددة Location specific variety .

ثانيا : محور التنمية الأفقية:

كان إجمالى المساحة المنزرعة بالقمح موسم ١٩٨١/٨٠ حوالى ١,٤ مليون فدان كلها فى الأراضى القديمة فقط فى حين بلغت ٢,٦ مليون فدان موسم ٢٠٠٤/٢٠٠٣ (جداول ٣، ٤، ٥) موزعة على النحو التالى:-

٢,٣٣٥ مليون فدان بأراضى الوادى القديمة.

٢٧٠ ألف فدان خارج الوادى بالنوبارية والأراضى الجديدة والوادى الجديد والأراضى المطرية.

ولما كان إنتاجنا المحلى من القمح يبلغ ٧,٣٠ مليون طن من مساحة ٢,٧ مليون فدان حاليا وجملة ما يغطى الاستهلاك السنوى منه حاليا يبلغ ١٢ مليون طن على الأقل ويتزايد تبعا للزيادة السكانية فإن ذلك يعنى أننا نستورد نصف ما يكفى استهلاكنا على الأقل ولكى نغطى تلك الفجوة فلابد من زيادة مساحة القمح لتصل إلى حوالى ٤,٥ – ٥ مليون فدان تنتج حوالى ١٣ مليون طن على أساس متوسط الإنتاجية الحالى وهو ١٨ أردب/فدان (٢,٧ طن/فدان) أما إذا أمكن زيادة متوسط إنتاجية الفدان لتصل إلى ٢٠ أردب (٣طن/فدان) من خلال التنسيق بين الأجهزة التنفيذية والعلمية بالحملة الطموحة للنهوض بمحصول القمح فإنه يلزم زراعة ٤ مليون فدان على الأقل لتأمين حاجة السكان من القمح محليا مع الاقتراب من تحقيق الاكتفاء الذاتى على أساس معدل استهلاك سنوى للفرد فى حدود ١٥٠ كجم فقط.

ولا شك فإن مشروعات تنمية جنوب الوادى وشرق العوينات وسيناء علاوة على استصلاح الصحراء فى مناطق مختلفة سوف تسهم فى إضافة أراضى جديدة تصل فى جملتها إلى ٣,٤ مليون فدان تبعا لخطة الدولة فى ذلك ولا شك فإن جزءا منها لا يقل عن ١,٥ مليون فدان سوف يستغل فى زراعة القمح فى المستقبل نظرا للزيادة الواضحة فى عدد السكان وللإسهام فى تحقيق الاقتراب من هدف الاكتفاء الذاتى وبناء على اقتصاديات إنتاجه فى تلك المناطق الجديدة وليتمشى مع الزيادة السنوية المضطردة فى عدد السكان.

ونظرا للتوسع فى زراعة الفاكهة والخضر فى الأراضى الجديدة وزيادة ناتجها إلى الحد الذى قد يصاحبه مشاكل فى تسويق المنتج لذا فلابد من إعداد دراسة بهدف التعرف على المساحات فى الأراضى القديمة التى قد يتحول ملاكها أو مستأجريها إلى زراعة المحاصيل الحقلية التقليدية بدلا من زراعة الخضر والفاكهة كما يمكن التخطيط من الآن لتقليل المساحات بحوالى ٢٥ % من المساحة المنزرعة بالفاكهة فى الأراضى القديمة على الأقل وذلك يمثل إضافة كبيرة لزيادة مساحة المحاصيل الحقلية وبالأخص القمح شتاء والذرة صيفا فى الأراضى القديمة.

ويمكن الوصول بمساحات القمح إلى حوالى ٤ مليون فدان بهدف الاقتراب من تحقيق الاكتفاء الذاتى مع افتراض الوصول بالإنتاجية إلى ٢٠ أردب / فدان (٣ طن/فدان) فى الاراضى القديمة كما يلى:-

- ٢,٧٥٠ مليون فدان على الأقل يتم زراعتها بالأراضى القديمة وذلك من خلال استحداث دورات جديده مثل قمح يعقبه قطن أو برسيم فحل

عقب أرز مبكر يعقبه قمح أو تحميل القطن على القمح (التحميل المناوب) أو تحميل القمح على قصب الغرس وأيضا إضافة غالبية مساحة برسيم التحريش لتزرع بقمح مبكر يعقبه قطن مع محاولة اكتساب مساحة من البرسيم المستديم لا تقل عن ربع مليون فدان تدريجيا بشرط تعويضها بنفس المساحة فى الأراضى الجديدة وزراعتها بالبرسيم الحجازى والتوسع فى إقامة مزارع الإنتاج الحيوانى فى الأراضى الجديدة ، تنتج حوالى ٨,٢٥ مليون طن على أساس ٣ طن/فدان.

- حوالى مليون فدان بالأراضى الجديدة فى مناطق التوسع شرق وغرب الدلتا وفى سيناء والوادى الجديد خاصة العوينات تنتج ٢ مليون طن على أساس متوسط إنتاجية فى حدود ١٣ أردب/فدان (٢طن/فدان).

- ٢٠٠ ألف فدان يتم زراعتها على الأمطار فى مناطق الساحل الشمالى الشرقى والغربى مع الاهتمام بأسلوب تنمية هذه المناطق بتوفير الرى التكميلى المناسب تبعا لمعدل الأمطار بهدف تأمين المحصول قدر الإمكان مع أتباع دورة تتعاقب فيها محاصيل البقول العلفية مع الحبوب (القمح والشعير) مع الاهتمام أيضا بحصد المياه وينتج من هذه المساحة حوالى ١٠٠ ألف طن من القمح بمتوسط عام فى حدود ٣أردب/فدان وبمدى يتراوح بين صفر- ١٠ أردب/فدان تبعا لمعدلات المطر والريات التكميلية.

ثالثا : محور ترشيد الاستهلاك والحد من الفقد:

بالنسبة لترشيد الاستهلاك والحد من الفقد فإن ذلك يستدعى تحسين صناعة رغيف الخبز البلدى المصنع من دقيق استخلاص ٨٠% حاليا والتوسع فى خلط دقيق القمح بدقيق الذرة بنسبة ٨٠ : ٢٠% والعمل علي عدم تسرب القمح والخبز لتغذية الحيوان والدواجن والأسماك بهدف الوصول إلى المعدلات المعقولة للاستهلاك وهى فى حدود ١٥٠ كجم /فرد / سنة بدلا من المعدل الحالى الذى يتراوح ما بين ١٨٠ – ٢٠٠ كجم / فرد / سنة.

كما يمكن التفكير فى إنتاج رغيف خبز من دقيق الذرة بالكامل مثلما يتم فى المكسيك وفى بعض دول أمريكا اللاتينية بل وفى الولايات المتحدة الأمريكية أيضا وذلك يستدعى بالضرورة التوسع فى مساحة الذرة البيضاء والصفراء وكذلك لابد من الاهتمام بقمح الديورم والتوسع فى زراعته وتصنيعه.

وأخيرا فلابد من التفكير بأن حسن نية الدولة فى تقديم الرغيف البلدى وكذلك الرغيف الفينو مدعما وبسعر رخيص للسكان سواء الفقراء أو الأغنياء قد قوبل بنوع من الجشع من بعض المستغلين سواء فى المخابز أو فى الحلويات أو فى الأعلاف مما كاد أن يمنع وصول الدعم إلى نسبة كبيرة من محتاجيه أو ضياع وقتهم وإنهاكهم فى طوابير شراء الخبز مما يتعين على الدولة ضرورة التفكير فى إعداد دراسة متأنية عن انسب صيغة لوصول هذا الدعم الكبير من الدولة لمستحقيه وقد يمكن التفكير فى التحول التدريجى إلى الدعم النقدى بدلا من الدعم العينى بعد دراسة مستقبلية ومتأنية لما له وما عليه حيث من الجائز أن يكون الدعم العينى

لرغيف الخبز بصورته الحالية أقرب صيغة لتوفير العدالة ووصوله لمستحقيه على الرغم من استغلال بعض الجشعين له.

رابعا : محور تحسين الحوافز السعرية للزراع:

لا شك فإن تحسين سعر القمح يحفز المنتجين على الاهتمام بالمحصول وخدمته وتنميته باستمرار ويمكن التفكير فى منح علاوة فى السعر بالنسبة لجودة قمح الخبز خاصة نسبة البروتين وجودة الدقيق الناتج وكذلك بالنسبة للقرنية واللون ونسبة البروتين لقمح الديورم والمهم أن السعر المحلى يجب أن يساير الأسعار العالمية كما يجب أن يكون مجزيا للمنتجين بحيث يحفزهم على الاستمرار فى زراعة هذا المحصول وتطبيق أنسب المعاملات الزراعية لضمان زيادة إنتاجيته محليا.

وقد كان لقرار وزارة التموين برفع سعر القمح إلى ٦٥ جنيها ثم ٧٥ فى نهاية الثمانينات ثم إلى ٨٠ جنيه عام ١٩٩٤ ثم إلى ٨٥ عام ١٩٩٦ وإلى ٩٥ جنيه فى عام ١٩٩٨ وإلى ١١٠ جنيه للأردب فى عام ٢٠٠٢ وإلى ١٤٥ جنيه عام ٢٠٠٤ أثره الواضح فى تعظيم الناتج القومى من هذا المحصول وبالتالى تعظيم دخل الزراع منتجى هذا المحصول إذ أن الحافز السعرى قد دفع المنتجين إلى الاهتمام بزراعة القمح وزيادة مساحته وخدمته وإنتاجه (جدول ١).

ولذلك فإنه لضمان زيادة مساحة القمح وتشجيع الزراع على زراعته فى الأراضى القديمة والجديدة فلابد من النظر فى زيادة سعر الضمان بمايحفز المنتجين وإعلانه قبل الزراعة بوقت كاف ويفضل خلال شهرى أغسطس وسبتمبر.

ولا شك فقد ساعد قرار مجلس الوزراء بزيادة سعر أردب القمح للموسم ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ١٦٥ جنيه للأردب بخلاف علاوات درجات النظافة أثر كبير فى زيادة مساحة القمح هذا الموسم حيث وصلت إلى ما يقرب من ثلاثة ملايين فدان وهى مساحة غير مسبوقة بالنسبة لمساحة القمح ونأمل بإذن الله ايضا أن تتم زيادة الإنتاجية عن إنتاجية الموسم الماضى والمقدرة بحوالى ١٨ أردب/فدان.

كما قد زادت مساحة القمح فى موسم ٢٠٠٧ -٢٠٠٨ لتصل إلى ٣,١٠ مليون فدان بمجرد إعلان سعر ٢٢٠ جنيه للأردب ولما تم إعلان سعر ٣٨٠ للاردب نظرا لزيادة السعر العالمى فإننا نتوقع أن مساحة القمح فى الموسم المقبل سوف تتراوح بين ٣,٥ - ٤ مليون فدان باعتبار أن هذا المحصول أصبح يدر دخلا معقولا على المنتج سواء كان مالكا أو مستأجرا لأرض زراعية.

الخلاصة

كان القمح حتى نهاية الستينات يحصد خلال شهرى يونيو ويوليو ، وقد نجح برنامج القمح فى استنباط أصناف مبكرة النضج وحاليا يتم الحصاد خلال شهرى إبريل ومايو وقد ساعد ذلك على استحداث دورة زراعية جديدة حيث أصبح فى الإمكان زراعة القطن عقب قمح وتحديدا فإن حوالى ٤٠% من مساحة القطن فى موسم ٢٠٠٣ زرعت عقب قمح وبهذه الطريقة أمكن اقتطاع مساحة من برسيم التحريش وزراعتها بالقمح ثم يعقبه زراعة القطن.

ويتجه البرنامج القومى لتحسين القمح حاليا إلى استنباط أصناف أكثر تبكيرا من الأصناف الحالية ليتم حصادها فى أوائل إبريل وفى هذه الحالة سوف يمكن اقتطاع جزء كبير من مساحة برسيم التحريش والتى تبلغ حوالى نصف مليون فدان حاليا وزراعتها بالقمح بدلا من برسيم التحريش باعتبار أن هذه الدورة سوف تكون أكثر ربحية للمزارع وهذا هو الأسلوب الذى تتبعه الوزارة لإقناع الزراع بهذه الدورة الجديدة بهدف زيادة إنتاج كل من القمح والقطن.

كذلك فإن الوزارة تشجع حاليا ما يسمى بالتحميل المناوب بمعنى تحميل القطن على القمح المنزرع فى المساحات التى كان من المفروض زراعتها برسيم تحريش وذلك يعطى محصولا يساوى حوالى ٨٠% من القمح ، ٨٠% من محصول القطن على الأقل.

وبهذه الطريقة يمكن تشجيع المزارع على التوسع فى زراعة القمح وأيضا على العودة للتوسع فى زراعة القطن طالما أن هناك طلب عليه فى الصناعة المحلية وفى التصدير.

وبهذا الأسلوب فقد يكون فى الإمكان الوصول بمساحة القمح فى الأرض القديمة إلى حوالى ٢,٧٥٠ مليون فدان وقد تزيد عن ذلك إذا تحول بعضا من منتجى الفاكهة والخضر فى الأرض القديمة إلى زراعتها محاصيل الحقل الاستراتيجية إذا كان ذلك أكثر ربحية لهم نظرا للتوسع فى مساحات الفاكهة والخضر بالأراضى الجديدة.

وكما سبق فإنه يمكن التوسع فى زراعة القمح فى الأراضى الصحراوية لتصل إلى حوالى مليون فدان وكذلك ٢٠٠ ألف فدان فى الزراعات المطرية فى الساحل الشمالى وبعضها مؤمن بريات تكميلية لتصل جملة مساحة القمح إلى حوالى ٤ مليون فدان تنتج حوالى ١٠,٣٥ مليون طن تكفى الاستهلاك المرشد على أساس استهلاك الفرد ١٥٠ كجم/فرد/سنة أما على أساس ١٨٠ كجم/فرد/سنة فإنه يلزم ١٢,٦ مليون طن وذلك يحتاج زراعة حوالى مليون فدان أخرى لتحقيق هذا الإنتاج ومن الصعب جدا توفير تلك المساحة إلا إذا أمكن استصلاح مزيد من الأراضى وتدبير مياه الرى لها من مصادر مختلفة.

وإذا كنا ننتج حاليا حوالى ٦ مليون طن ونستورد مثلها ستة ملايين أخرى لتكملة ما يحتاجه المجتمع للاستهلاك وذلك يعنى أن متوسط استهلاك الفرد فى حدود ١٨٠ كجم/فرد/سنة وعدد السكان حوالى ٧٠ مليون نسمة نجد أن ما ننتجه

يكفى ٥٠% من استهلاكنا على أساس هذا المعدل وذلك يستدعى بالضرورة حل مشكلة الأعلاف وتأمينها بكميات وبأسعار معقولة وأرخص من سعر القمح بالتوسع فى تجفيف كميات كبيرة من البرسيم لإنتاج الدريس لاستخدامه فى علائق الحيوان فى فصل الصيف وكذلك التوسع فى استخدام سيلاج الذرة صيفا حيث يعطى الفدان ١٥-٢٠ طن سيلاج مع التوسع سنويا فى زراعة الذرة الصفراء لتقليل ما نستورده منه وكذلك فول الصويا علاوة على التوسع فى تصنيع الأعلاف الغير تقليدية من المخلفات الزراعية.

وبالنسبة لنا لابد بداية ان نحدد مفهوم وحدود الاكتفاء الذاتى من القمح الذى نريده ، هل هو الحد الآمن؟ هل هو الاستهلاك المرشد أم هو الاستهلاك الغير مرشد والذى يتم فيه إهدار كميات كبيرة جداً من القمح توجه إلى أغراض أخرى نتيجة رخص سعره وسوء تصنيعه ونتيجة لسياسات الدعم التى توجه لمحدودى الدخل ويستفيد منها من لا يستحقون الدعم وكان من الأجدى الاهتمام بدراسة هذه المشكلة وسبل التخلص من آثار الدعم السلبية على انتاج القمح وتسويقه وتصنيعه واستهلاكه.

كلنا يعلم أهمية القمح والخبز فى الوجبة المصرية خاصة للكادحين من أبناء هذا الشعب وبالتالى فإذا اتفقنا على ان ما يلزم المواطن المصرى من القمح هو فى حدود ١٥٠ كجم/سنة فإنه فى هذه الحالة يلزم حاليا للاستهلاك السنوى للمصريين ١٥٠ كجم × ٧٠ مليون مواطن = ١٠,٥ مليون طن ننتج منها ٦ مليون طن فقط

وبالتالى فإن العجز هو فى حدود ٤,٥ مليون طن سنويا ولكن يمكن الوصول بأعلى نسبة اكتفاء ذاتى باتباع ما يلى:

١ . ان تشترى وزارة التموين والتجارة الداخلية ٤,٥ مليون طن من القمح المحلى.

٢ . وكذلك تشترى ١ مليون طن من الذرة الشامية البيضاء لخلطها مع دقيق القمح وهذه الكمية تكفى حاليا لإنتاج الرغيف البلدى المدعم على مستوى الدولةحيث أن الرغيف البلدى يحتاج حوالى ٥٥٠ ألف طن شهريا وبالتالى ما نحتاجه لإنتاج الرغيف البلدى سنويا هو ٥٥٠ × ١٢ = ٦,٥ مليون طن (عبارة عن ٤,٥ مليون طن قمح محلى + مليون طن قمح مستورد + مليون طن ذرة) علما بأن هذه الكمية تتزايد باستمرار تبعا لمعدل الزيادة السكانية.

ويتبقى فى السوق المحلى ٦,٠ – ٤,٥ = ١,٥ مليون طن قمح ويمكن مرحليا حتى يتم الاقتراب من الاعتماد على ذاتنا استيراد ٤,٥ مليون طن فقط لتصبح ٦,٠٠ مليون طن قمح لصناعة رغيف الخبز الإفرنجى (الفينو) والمكرونة وغيرها.

وهذا على اساس متوسط استهلاك ١٥٠ كجم/فرد/سنة وعدد السكان حاليا.

أما أن تتجاوز إلى رقم الاستهلاك الغير منطقى وهو ١٨٠ – ٢٠٠ كجم/فرد/سنة فإننا نحتاج إلى حوالى ١٢,٦ – ١٤ مليون طن حاليا ومن الصعب جدا إمكانية إنتاج ذلك محليا.

والصورة تكون مخيفة أكثر لو حسبنا على أساس أننا سنصل إلى حوالى ١٠٠ مليون مواطن فى عام ٢٠٢٠ ومعنى ذلك أننا نحتاج إلى ١٨ – ٢٠ مليون طن من القمح سنويا أى نحتاج إلى استيراد ما يقرب من ١٠ مليون طن وهذا سوف يكون رقما يصعب شراؤه من السوق العالمية.

ولن أضيف كثيرا عما يذكره زملاءنا المتخصصين فى مجال الإنتاج الحيوانى عن أهمية الثروة الحيوانية ومدى احتياجها للبرسيم فى مساحة حوالى ٢ مليون فدان وقد يمكن تقليلها بحوالى ربع مليون فدان تدريجيا مع نشر زراعة البرسيم الحجازى فى الأراضى الجديدة وتشجيع إقامة مزارع الإنتاج الحيوانى بها وكذلك التوسع فى تجفيف البرسيم وتحويله إلى دريس لخلطه بتبن القمح ليصبح عليقة مركزة وكذلك إدخال البرسيم الفحل فى المساحات المنزرعة بالأرز المبكر ثم زراعتها قمحا بعد ذلك بدلا من زراعة القمح عقب الأرز مباشرة حيث تكون الأرض غدقة وبالتالى يقل إنتاجها بالمقارنة بالدورات الأخرى مثل زراعة القمح عقب أو ذرة.

كما أود أن أضيف أن أحد أهم عناصر نجاح الزراعة المصرية هو التكامل بين الإنتاج النباتى والحيوانى علاوة على أن نتيجة زيادة الإيجار للأراضى الزراعية القديمة والذى أصبح يتراوح ما بين ١٥٠٠ – ٥٠٠٠ جنيه سنويا، وأن إيجار فدان البرسيم وحده هو فى حدود ٢٥٠٠ جنيه وأن غالبية صغار المستأجرين تتراوح حيازة الأراضى المؤجرة لهم بين ٠,٥ – ١ فدان ولذلك فهو يستأجر لكى يتمكن من تربية ٢-٣ رأس من الماشية يعيش من بيع لبنها ونسلها ومن تسمين بعضها وبيعه.

كما تسعى الوزارة لتوفير الذرة الصفراء محليا بهدف تأمين صناعة الدواجن والبيض والتى نكتفى منها ذاتيا حاليا ولن أذكركم بأوضاع الدواجن والبيض قبل عشرين عاما ومدى صعوبة الحصول على أى منها وذلك لا شك سوف يؤثر على تقليل استخدام القمح فى علائق الدواجن والثروة الحيوانية.

وفى الختام يجب أن نعلم أن نصيب الفرد المصرى من المساحة الأرضية حاليا لا يتجاوز ٢ – ٢,٥ قيراط (حوالى ٤٠٠ م٢) أو حوالى ٨٠٠ م٢ مساحة محصولية لذلك تعمل الدولة على زيادة مساحة الأراضى الزراعية بحوالى ٣,٤ مليون فدان كمساحة أرضية تصل لحوالى ٦,٨ مليون فدان مساحة محصولية والتى سوف تساعد إذا تم تحقيق خطة الاستصلاح مع ما يتم استنباطه من أصناف ومعاملات زراعية وتطوير لأساليب وتكنولوجيا الزراعة على حل كثير من مشاكل الغذاء فى مصر.

جدول (١) : نتائج الحقول الإرشادية للقمح مقارنة بحقول الجوار بالأراضى القديمة على مستوى المحافظات موسم ٢٠٠٣ /٢٠٠٤.

م	المحافظة	عدد الحقول الإرشادية	متوسط		الأصناف
			حقول إرشادية	حقول الجوار	
١	دمياط	٥	١٧,٧٠	١٧,٩٠	جميزة ٧، جميزة ٩ ، سخا ٩٣
٢	كفر الشيخ	٢٠	٢١,٨٢	٢٠,٢٠	سخا ٩٣ ، جيزة ١٦٨
٣	البحيرة	٢٠	٢٢,٤٢	٢٠,٣٢	سخا ٩٣ ، جيزة ١٦٨ ، جميزة ٧ ، جميزة ٩
٤	الدقهلية	٢٢	٢٢,٥	١٨,٣٢	سخا ٩٣ ، جيزة ١٦٨ ، جميزة ٩
٥	الغربية	١٢	٢١,٣١	١٩,١٧	سخا ٩٣ ، جيزة ١٦٨ ، جميزة ٧ ، جميزة ٩
٦	المنوفية	٨	٢٣,٩٦	٢٠,٢٠	سخا ٩٣ ، جيزة ١٦٨ ، جميزة ٩
٧	الشرقية	٢٤	٢٣,٠٦	٢٠,٧٢	سخا ٩٣ ، جيزة ١٦٨ ، جميزة ٩
٨	القليوبية	٧	٢٤,٦٨	١٩,٩٥	سخا ٩٣ ، جيزة ١٦٨
٩	الإسماعيلية	٧	١٨,١١	١٤,٩٦	سخا ٩٣ ، جيزة ١٦٨
١٠	السويس	٢	١٩,٧٨	١٤,٩٣	سخا ٩٣ ، جيزة ١٦٨
١١	الجيزة	٧	٢٨,٢٦	٢٢,٧٨	سخا ٩٣ ، جيزة ١٦٨ ، سدس ١
١٢	الفيوم	١٤	٢٠,١٤	١٨,١٨	سخا ٩٣ ، جيزة ١٦٨ ، سدس ١
١٣	بنى سويف	١٤	٢١,٩٠	١٩,٥٣	سدس ١ ، بنى سويف ١ ، جيزة ١٦٨
١٤	المنيا	١٥	٢٣,١٣	٢١,٠٧	سدس ١ ، بنى سويف ١ ، جيزة ١٦٨
١٥	اسيوط	٨	٢٢,٤٨	١٧,٦١	سدس ١ ، بنى سويف ١ ، جيزة ١٦٨
١٦	سوهاج	١١	٢٣,٠٢	١٨,٠٨	جيزة ١٦٨ ، سوهاج ٣
١٧	قنا	٨	١٧,٨٠	١٦,٠٠	جيزة ١٦٨
١٨	أسوان	٤	١٦,٤١	١٣,٨٥	جيزة ١٦٨
١٩	الأقصر	٤	١٩,٠٣	١٧,٩٠	جيزة ١٦٨
		٢١٢	٢١,٥٥	١٨,٥٨	

المصدر : البرنامج القومي لبحوث القمح ، بيانات غير منشورة.

جول (٢) : نتائج الحقول الإرشادية للقمح مقارنة بحقول الجوار بالأراضى الجديدة على مستوى المحافظات موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٤ .

م	المحافظة	عدد الحقول الإرشادية	متوسط الإنتاجية (أردب/فدان)		الأصناف
			حقول إرشادية	حقول الجوار	
١	الإسكندرية	٧	٢١,٨٣	١٦,٢٩	سخا ٩٣ ، جميزة ٧ ، جميزة ٩
٢	البحيرة (النوبارية)	٨	١٨,١٦	١٦,٢٧	جيزة ١٦٨ ، جميزة ٧
٣	بور سعيد	١٦	٢١,٠٦	١٨,٩٢	سخا ٩٣
٤	الإسماعيلية	٥	١٧,٢٢	١٤,٩٦	سخا ٩٣
٥	السويس	٢	٢١,٠٠	١٤,٩٣	جيزة ١٦٨ ، سخا ٩٣
٦	الدقهلية	٩	٢١,٩٤	١٧,٧٨	جيزة ١٦٨ ، سخا ٩٣ ، جميزة ٩
٧	الشرقية	٤	٢٠,٠٠	١٧,٤٢	جيزة ١٦٨ ، سخا ٩٣ ، جميزة ٩
٨	المنوفية (السادات)	١	١٨,٩٠	١٥,٠٠	جميزة ٩
٩	المنيا	٢	١٦,٥٠	١٦,٠٠	بنى سويف ١ ، سدس ١
١٠	أسيوط	٣	١٩,٢٥	١٥,٨٦	جيزة ١٦٨
١١	قنا	١١	١٦,٤٢	١٦,٠٠	جيزة ١٦٨
١٢	الوادى الجديد	٩	١٧,٦٤	١٤,٠٠	سدس ١
		٧٧	١٩,١٦	١٦,١٢	

المصدر : البرنامج القومى لبحوث القمح ، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٣): تطور المساحة وإنتاجية الفدان وجملة الإنتاج والسعر المزرعى للقمح فى الفترة من ١٩١٤ - ٢٠٠٧ بأراضى الوادى القديمة.

السنة	المساحة بالفدان	إنتاجية الفدان		جملة الإنتاج بالمليون		السعر المزرعى بالجنيه	
		أردب	طن	أردب	طن	أردب	طن
١٩١٤	١,٢٥٣,٠٠٠	٤,٧٦	٠,٧١٥	٥,٩٦٠,٠٠٠	٠,٨٩٤,٨٩٥		
١٩٤٤	١,٦٥١,٠٠٠	٣,٨٢	٠,٥٧٤	٦,٣٠٧,٠٠٠	٠,٩٤٦,٩٩٧		
٤٥ -٤٩	١,٥٥٩,١٠٢	٤,٨٢	٠,٧٢٤	٧,٥١٥,٩٢٩	١,١٢٨,٥١٨		
٥٠ -٥٤	١,٥٧١,١٤٥	٥,٩٥	٠,٨٩٣	٨,٧٨٩,٢٥٩	١,٣١٩,٧٠٩		
٥٥ - ٥٩	١,٥٠١,٤٢٧	٦,٥٠	٠,٩٧٦	٩,٧٦٢,٠٢٤	١,٤٦٥,٧٦٩		
٦٠ - ٦٤	١,٣٨٧,١١٢	٧,٢٣	١,٠٨٦	١٠,٠٢٧,٨٢٩	١,٥٠٥,٦٨٠		
١٩٧٠	١,٣٠٤,٤٣٠	٧,٧٥	١,١٦٣	١٠,١٠٩,٣٣٣	١,٥١٦,٤٠٠	٥,٨٠	٣٨,٧٠
١٩٧١	١,٣٤٩,٠٥٠	٨,٥٥	١,٢٨٢	١١,٥٢٨,٨٣٩	١,٧٢٩,٣٢٦	٥,٣١	٣٥,٤٠
١٩٧٢	١,٢٣٩,٣٣٥	٨,٦٩	١,٣٠٤	١٠,٧٧٢,٣٤٠	١,٦١٥,٨٥١	٥,٢٦	٣٥,٠٦
١٩٧٣	١,٢٤٧,٥٧٨	٩,٨٢	١,٤٧٢	١٢,٢٤٦,٤٢٦	١,٨٣٦,٩٦٤	٥,٧٢	٣٨,١٣
١٩٧٤	١,٣٦٩,٩٣٩	٩,١٧	١,٣٧٥	١٢,٥٥٧,٦٦١	١,٨٨٣,٤٦٩	٧,٠٤	٤٧,٠٠
١٩٧٥	١١,٣٩,٩٥٠	٩,٧٢	١,٤٥٩	١٣,٥٥٥,٠٩٩	٢,٠٢٣,٢٦٥	٧,٧٠	٥١,٣٠
١٩٧٦	١,٣٩٥,٥٨٨	٩,٣٦	١,٤٠٤	١٣,٠٦٦,٦٣٦	١,٩٥٩,٩٩٥	٧,٠٧	٤٧,١٣
١٩٧٧	١,٢٠٧,١٥١	٩,٣٧	١,٤٠٦	١١,٣١٥,٩٦٥	١,٦٩٧,٣٩٥	٨,١٢	٥٤,١٣
١٩٧٨	١,٣٨٠,٦١٢	٩,٣٣	١,٤٠٠	١٢,٨٨٧,١٥٢	١,٩٣٣,٠٧٣	٩,٢٥	٦١,٧٠
١٩٧٩	١,٣٩١,٣٢٤	٨,٩٠	١,٣٣٤	١٢,٣٧٥,٨٣٥	١,٨٥٦,٣٧٥	٩,٦٠	٦٤,٠٠
١٩٨٠	١,٣٢٦,١٧٩	٩,٠٣	١,٣٥٥	١١,٩٧٦,٢٤٣	١,٧٩٦,٤٣٦	١٣,٢٠	٨٨,٠٠
١٩٨١	١,٣٩٩,٥٩٥	٩,٢٣	١,٣٨٥	١٢,٩٢٢,١٧٧	١,٩٣٨,٣٢٦	١٣,٧٧	٩١,٨٠
١٩٨٢	١,٣٧٣,٦١٣	٩,٧٩	١,٤١٩	١٣,٤٤٦,٦١٦	٢,٠١٧,٠٥٠	١٢,٢٦	٨٠,٧٠
١٩٨٣	١,٣٢٦,٠٤٥	١٠,٠٨	١,٥١٢	١٣,٣٠٧,٤٣١	١,٩٩٦,١١٥	١٦,٤٩	١١٠,٠٠
١٩٨٤	١,١٧٨,٣٧٢	١٠,٢٧	١,٥٤٠	١٢,١٠١,١٧٥	١,٨١٥,١٧٦	١٨,٦٥	١٢٤,٣٠
١٩٨٥	١,١٨٥,٩٢٣	١٠,٥٣	١,٥٧٩	١٢,٤٨٢,٦٠٠	١,٨٧٢,٣٩٠	٢٥,٧٦	١٧١,٧٠
١٩٨٦	١,٢٠٦,٣٤٦	١٠,٦٦	١,٥٩٩	١٢,٨٥٧,٢٦٧	١,٩٢٨,٥٩٠	٣٣,٧٤	٢٢٥,٠٠
١٩٨٧	١,٣٧٣,٠٠٩	١٣,٢٢	١,٩٨٢	١٨,١٤٤,٥٢٦	٢,٧٢١,٦٧٩	٣٣,٥٢	٢٢٣,٤٠
١٩٨٨	١,٤٢١,٩١٩	١٣,٣١	١,٩٩٨	١٨,٩٢٨,٠٤١	٢,٨٣٩,٢٠٦	٣٥,٦١	٢٣٧,٤٠
١٩٨٩	١,٥٣٢,٥٣٤	١٣,٨٥	٢,٠٧٧	٢١,٢٢١,٥٧٤	٣,١٨٣,٢٣٦	٦٥,٤٧	٤٣٦,٤٢
١٩٩٠	١,٧٨٨,٨٨٧	١٥,٣٥	٢,٣٠٣	٢٧,٤٥٩,٤٥١	٤,١١٩,٠٠٠	٧١,٠٠	٤٧٣,٢٩
١٩٩١	١,٩٥٨,٢٢٣	١٤,٢٥	٢,١٣٨	٢٧,٩١٠,٥٤٤	٤,١٨٦,٥٢٢	٧٥,٠٠	٤٩٩,٩٥
١٩٩٢	١,٧٨٨,٤٨٠	١٥,٨٦	٢,٣٧٩	٢٨,٣٥٧,٠٠٩	٤,٢٥٣,٩٧٦	٧٥,٠٠	٤٤٩,٩٥
١٩٩٣	١,٨١٤,١٦٦	١٦,٢٧	٢,٤٥٦	٢٩,٥١٣,٧١١	٤,٤٢٧,٥٠٧	٧٥,٠٠	٤٤٩,٩٥
١٩٩٤	١,٧٣٤,٨٢٤	١٥,٦٠	٢,٤١٨	٢٧,٠٦٣,٢٥٤	٤,١٩٤,٨٠٤	٧٥,٠٠	٤٤٩,٩٥
١٩٩٥	٢,١٠٠,٠٥٧	١٦,٤٢	٢,٤٦٥	٣٤,٤٩٣,٢٥٨	٥,١٧٤,٠٠٠	٨٠,٠٠	٥٣٣,٦٠
١٩٩٦	١,٩٨٦,٨٤٠	١٦,٩٣	٢,٥٣٩	٣٣,٦٢٠,٢١٧	٥,٠٤٤,٥٨٧	٨٠,٠٠	٥٣٣,٦٠
١٩٩٧	٢,٠٨٤,٩٧١	١٦,٦٣	٢,٤٩٤	٣٤,٦٦٣,٤٤٤	٥,١٩٩,٣٥٧	٨٠,٠٠	٥٣٣,٦٠
١٩٩٨	٢,٠٣٨,٠٨٦	١٧,٧٧	٢,٦٦٥	٣٦,٢٢٢,٠٠٣	٥,٤٣٣,٠٢٩	٨٥,٠٠	٥٦٦,٧٠
١٩٩٩	١,٩٩٩,٥٧١	١٨,٧٧	٢,٨١٥	٣٧,٥٣١,٩٤٨	٥,٦٢٩,٥١٠	٨٥,٠٠	٥٦٦,٧٠
٢٠٠٠	٢,٠٣٠,٨٢٦	١٨,٦٤	٢,٨٠٠	٣٧,٨٥٥,١٩٥	٥,٦٧٧,٩٩٥	٨٥,٠٠	٥٦٦,٧٠
٢٠٠١	١,٩٣٢,٧٠٤	١٨,٧٠	٢,٨٠٥	٣٦,١٦٣,٣٤٩	٥,٤٢٤,٢٣١	١١٠,٠	٧٣٣,٣٧
٢٠٠٢	٢,١٨٠,٦٨٥	١٨,٥٧	٢,٧٨٥	٤٠,٤٩٤,٣٤٥	٦,٠٧٣,٨٤٨	١١٠,٠	٧٣٣,٣٧
٢٠٠٣	٢,٢٤٨,٧٣٩	١٨,٨٢	٢,٨٢٣	٤٢,٣٢١,٧٧١	٦,٣٤٧,٩٤٨	١١٠,٠	٧٣٣,٣٧
٢٠٠٤	٢,٣٣٥,٢٤٢	١٨,٩٦	٢,٨٤٣	٤٤,٢٧٤,٩٠٨	٦,٦٤٠,٩٠٤	١٤٥,٠	٩٦٦,٧٢
٢٠٠٥	٢,٤٧١,٢١٧	١٨,٩٣	٢,٨٣٩	٤٦,٧٧٧,١٦٥	٧,٠١٧,٢٧٦	١٦٥,٠	١١٠٥,٠
٢٠٠٦	٢,٧٤٤,٩٦٨	١٨,٤٥	٢,٧٧	٥٠,٦٣٥,٨٧٦	٧,٥٩٥,٣٨١	١٦٥,٠	١١٠٥,٠
٢٠٠٧	٢,٤٤٥,٣٢٩	١٨,٥٥	٢,٧٨	٤٥,٣٤٨,٦٤٩	٦,٨٠٢,٩٧٧	١٨٠,٠	١١٩٩,٨

جدول رقم (٤): المساحة وجملة الإنتاج ومتوسط محصول الفدان فى الأراضى الجديدة والوادى الجديد فى الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٧.

السنة	المساحة	متوسط إنتاج الفدان		جملة الإنتاج	
	بالفدان	أردب	طن	أردب	طن
١٩٩٠	١٠١٤٢٦	٧,٢٥٠	١,٠٨٧	٧٤٥٤٨١	١١١٨٢٢
١٩٩١	١٥١٣١٧	٩,٦٧٠	١,٤٥٠	١٤٦٣٢٣٥	٢١٩٤٨٥
١٩٩٢	١٧٣٧٧٩	١٠,٤٧٨	١,٥٧٢	١٨٢٠٨٦٩	٢٧٣١٣٠
١٩٩٣	١٧٤٨٤٧	١١,٥١٢	١,٧٢٧	٢٠١٢٨٢٣	٣٠١٩٢٦
١٩٩٤	٢١٤١٠٤	١٠,٢٠٠	١,٥٣٠	٢١٣٨٦٠	٣٧٢٦١٢
١٩٩٥	٢٤٧٨٣٧	١١,٨٥٥	١,٧٧٧	٢٩٣٨١٠٨	٤٤٠٤٠٦
١٩٩٦	٣٤٧٧٤٦	١٢,٤٧٠	١,٨٧٠	٤٣٣٦٣٩٣	٦٥٠٢٨٥
١٩٩٧	٣٥٢٠٠٤	١١,٥٠٧	١,٧٢٦	٤٠٥٠٥١٠	٦٠٧٥٥٩
١٩٩٨	٣٧٣٠٧٣	١١,٦٦٧	١,٧٥٠	٤٣٥٢٧٥٥	٦٥٢٨٧٨
١٩٩٩	٣١٣٦٨٤	١٤,٧٢٢	٢,٢٠٨	٤٦٢٦٠٧٩	٦٩٣٨٧٧
٢٠٠٠	٣٨٦١١٥	١٤,٨٩٤	٢,٢٣٤	٥٧٥٠٧٩٦	٨٦٢٥٧٦
٢٠٠١	٣٥٥٩٣٧	١٥,٠٣١	٢,٢٥٥	٥٣٥٠٣٧٩	٨٠٢٥١٧
٢٠٠٢	٢٠٢١٣٢	١٦,٧٠٠	٢,٥١٥	٣٣٨٩٧٠٧	٥٠٨٤٣١
٢٠٠٣	١٩٩٠٦٠	١٥,٦٣٤	٢,٣٤٦	٣١١٣٨٧٤	٤٦٦٩٩٥
٢٠٠٤	٢٠٤٩٣٤	١٥,٨٥٠	٢,٣٨٠	٣٢٤٨٨٢٤	٤٨٧٢٩٩
٢٠٠٥	٤٤٩٠٨٨	١٤,٩٨٠	٢,٢٤٧	٧٠٧٢٤٨٥	١٠٦٠٩٧٨
٢٠٠٦	٢٥٥٨٩٤	١٥,٢٩٠	٢,٢٩٠	٤٠٥٦٨١٢	٦٠٨٥٢١
٢٠٠٧	٢٣٥٢٢٦	١٤,٢٣٠	٢,١٣٠	٣٣٤٧٢٦٦	٥٠٢١٤٠

جدول رقم (٥): المساحة وجملة الإنتاج ومتوسط محصول الفدان فى الزراعات المطرية فى الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٧.

السنة	المساحة	متوسط إنتاج الفدان		جملة الإنتاج	
	بالفدان	أردب	طن	أردب	طن
١٩٩٠	٦٤٣٨٣	٣,٨٣٠	٠,٥٧٤	٢٤٦٥٨٧	٣٦٩٨٠
١٩٩١	١٠٥٥٣٠	٤,٨٣٠	٠,٧٢٥	٥٠٩٧١٠	٧٦٤٥٦
١٩٩٢	١٢٩٣٥٤	٤,٧٠٦	٠,٧٠٦	٦٠٨٧٦٩	٩١٣١٥
١٩٩٣	١٣٩٤٩٩	٢,٦٣٥	٠,٣٩٥	٣٦٧٦٣٢	٥٥١٤٥
١٩٩٤	١٥٩٢٠٦	٢,٩٦٠	٠,٤٤٤	٤٧١٢٥٠	٧٠٦٩٥
١٩٩٥	١٦٣٩٢٠	٤,٨٩٧	٠,٧٣٤	٨٠٢٧١٦	١٢٠٣١٧
١٩٩٦	٨٦٣٣٢	٢,٤٠٠	٠,٣٥٩	٢٠٧١٩٧	٣٠٩٩٣
١٩٩٧	٤٩١٥٦	١,١٠٠	٠,١٦٥	٥٤٠٧٢	٨١٠٠
*١٩٩٨	١٠٩٧٢	٥,١٣٤	٠,٧٧٠	٥٦٣٣٠	١٨٦٠٠
**١٩٩٩	٦٦٧٤٠	٣,٧٠٠	٠,٥٥١	٢٤٥٠٨٠	٣٦٨٠٠
**٢٠٠٠	٤٦٣٢٤	٣,٢٦٨	٠,٤٩٩	١٥٤١١٢	٢٣١١٥
٢٠٠١	٥٣١٥٤	٣,٤٥١	٠,٥١٨	١٨٣٤٨٤	٢٧٥٢١
٢٠٠٢	٦٧٦١١	٤,١٦٧	٠,٦٢٥	٢٨١٧٢٧	٤٢٢٥٧
٢٠٠٣	٥٨٣٧٩	٣,٣٥١	٠,٥٠٣	١٩٥٦٣٧	٢٩٣٤١
٢٠٠٤	٦٥٣٠٧	٥,٣٢٠	٠,٧٥٥	٣٢٨٦٣١	٤٩٢٩٢
٢٠٠٥	٦٤٩٨٠	٦,٩٠٠	١,٠٤٠	٤٢٣٤٢٦	٦٣٥٢٠
٢٠٠٦	٦٢٨٣٩	٧,٠٣٠	١,٠٦٠	٤٦٨٨٢٩	٧٠٣٢٥
٢٠٠٧	٢٥٢٧٢	٥,٧٩٠	٠,٨٧٠	١٧٠١٦١	٢٥٤٦١

❖ المساحة خاصة بمحافظة سيناء الشمالية فقط

❖ المساحة خاصة بمحافظة مطروح.

جدول رقم (٦): تطور المساحة والإنتاجية وجملة الإنتاج لمحصول القمح خلال الفترة ١٩٨٣ – ٢٠٠٧.

السنة	المساحة (مليون فدان)	الإنتاجية (طن/فدان)	الرقم القياسى ١٩٨٣ = ١٠٠	جملة الإنتاج (مليون طن)
١٩٨٣	١,٣٢	١,٥١	١٠٠	٢,٠٦
١٩٨٤	١,١٨	١,٥٤	١٠١,٩٩	٢,٠٣
١٩٨٥	١,١٩	١,٥٨	١٠٤,٦٤	١,٨٧
١٩٨٦	١,٢١	١,٦	١٠٥,٩٦	١,٩٣
١٩٨٧	١,٣٧	١,٩٨	١٣١,١٣	٢,٧٢
١٩٨٨	١,٤٢	٢	١٣٢,٤٥	٢,٨٤
١٩٨٩	١,٥٣	٢,٠٨	١٣٧,٧٥	٣,١٨
١٩٩٠	١,٥٩	٢,١٨	١٤٤,٣٧	٤,٢٧
١٩٩١	٢,٢٢	٢,٠٢	١٣٣,٧٧	٤,٤٨
١٩٩٢	٢,٠٩	٢,٢١	١٤٦,٣٦	٤,٦٢
١٩٩٣	٢,١٧	٢,٢٣	١٤٧,٦٨	٤,٨٣
١٩٩٤	٢,١١	٢,١	١٣٩,٠٧	٤,٤٤
١٩٩٥	٢,٥١	٢,٢٨	١٥٠,٩٩	٥,٧٢
١٩٩٦	٢,٤٢	٢,٣٧	١٥٦,٩٥	٥,٧٤
١٩٩٧	٢,٤٩	٢,٣٥	١٥٥,٦٣	٥,٨٥
١٩٩٨	٢,٤٢	٢,٥٢	١٦٦,٨٩	٦,٠٩
١٩٩٩	٢,٢٨	٢,٦٧	١٧٦,٨٢	٦,٣٥
٢٠٠٠	٢,٤٦	٢,٦٧	١٧٦,٨٢	٦,٥٦
٢٠٠١	٢,٣٤	٢,٦٧	١٧٦,٨٢	٦,٣
٢٠٠٢	٢,٤٥	٢,٧	١٧٨,٨١	٦,٦٢
٢٠٠٣	٢,٥١	٢,٧٣	١٨٠,٧٩	٦,٨٤
٢٠٠٤	٢,٦١	٢,٧٦	١٧٢,٧٨	٧,١٨
٢٠٠٥	٢,٩٥	٢,٧٣	١٨٠,٧٩	٨,٠٤
٢٠٠٦	٣,٠٦	٢,٧٠	١٨٧,٨١	٨,٢٧
٢٠٠٧	٢,٦٨	٢,٧٢	١٨٠,١٣	٧,٣٠

المصدر : وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضي ، قطاع الشئون الإقتصادية ، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي، نشرة الإقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة.